

دور القانون الانتخابي في اعادة تشكيل المشهد السياسي التونسي بعد 2011 (قراءة
في نتائج الانتخابات التشريعية 2011، 2014)

The role of electoral law in reshaping the Tunisian political scene
After 2011 (reading in the results of the legislative elections 2011, 2014)



لحواسنية ياسمين LAHOUSNIA Yasmine

جامعة تبسة، الجزائر، yasmine.lahouasnia@univ-tebessa.dz

تاريخ الإرسال: 2022/07/27 تاريخ القبول: 2022/12/18 تاريخ النشر: 2023/01/01

ملخص:

مثلت سنة 2011 تحول في الحياة السياسية، تم الانتقال من نظام الحزب الواحد الى تعددية سياسية حزبية فعلية وارتفع عدد الأحزاب السياسية في تونس وهذا عادي في مراحل الانتقال الديمقراطي، فأصبح الدستور التونسي 2014 يسمح للجميع بتشكيل الأحزاب من أقصى اليسار الى أقصى اليمين. فيما بعد اختار الشعب أن يكون التغيير تدريجي وأن يكون تغيير الموازين عبر صندوق الاقتراع (الانتخابات)، وسيكون تساؤلنا في هذه الورقة على فهم وتحليل اسباب تبني النظام السياسي التونسي قانون انتخابي مبني على افراز التنوع، وهل يساعد على افراز التنوع داخل المجتمع وينتج لنا ديمقراطية مستقرة وثابتة، وهل شجع هذا القانون الانتخابي الأحزاب الكبيرة وحد من هامش الاختلاف والتنوع داخل الأحزاب الصغيرة وهذا ما افترضته نتائج انتخابات المجلس التأسيسي 2011 والانتخابات التشريعية 2014.

الكلمات المفتاحية: القانون الانتخابي؛ الأحزاب السياسية؛ الانتخابات؛ الخارطة الحزبية.

Abstract:

The year 2011 represented a shift in political life. The transition from a one-party system to an actual political pluralism took place and the number of political parties in Tunisia increased, and this is normal in the stages of democratic transition. The Tunisian Constitution of 2014 allows everyone to form parties from the far left to the far right. Later, the people chose for the change to be gradual and for the change of scales to be through the ballot box (elections), and our question in this paper will be to understand and analyze the reasons why the Tunisian political system adopted an electoral law based on the production of diversity, and does it help to produce diversity within society and produce a stable democracy for us And it is fixed, and did this electoral law encourage large parties and limit the margin of difference and diversity within small parties, and this is what emerged from the results of the 2011 Constituent Assembly elections and the 2014 legislative elections.

Keywords: electoral law; political parties; elections; party map.

* المؤلف المرسل: لحواسنية ياسمين، yasmine.lahouasnia@univ-tebessa.dz

مقدمة:

إن جوهر العملية الديمقراطية التي أرسى تجارب ناجحة هو تحميل الراغب في الحكم مسؤوليته أمام الشعب حيث يصير النجاح مكسبا للشعب، وينظم هذا عبر قوانين يجري على أساسها الانتخاب، وكما هو متعارف عليه أنه في فترات المراحل الانتقالية يكون القانون الانتخابي القائم على التمثيل النسبي هو الأنسب، فيخرج من الصناديق حزب أو أحزاب مسؤولة تؤلف حكومات، منذ ثورة 2011 دخل المشهد السياسي في تونس في حالة من الانتقال والتحول، كما أن ظروف الاستبداد السائدة قبل الثورة ساهمت في تشكيل الأحزاب السياسية بشكل طبيعي بعد الثورة ووقعت مراجعات كثيرة داخل الأحزاب وبين الشخصيات السياسية الوطنية المؤثرة والفاعلة وهذا ما جعل المشهد السياسي يعيش سلسلة من التحولات المستمرة إلى حد الآن وأكد أنها ستستمر في السنوات القادمة.

إشكالية الدراسة:

نظم مرسوم 35 المؤرخ في 10 ماي 2011 انتخابات المجلس التأسيسي 2011 كما نظم القانون الأساسي 16 المؤرخ في 26 ماي 2014 الانتخابات التشريعية 2014، وافرزت الانتخابات عن مفاجآت سواء بالنسبة إلى نوعية الفائزين أو الخاسرين، كما أفرزت لاعبين جددا كانوا غائبين عن الانتخابات الأولى، أو مشتتين أو كان تواجدهم ضعيفا جدا، وترتيبها بشكل جديد؛ وذلك بصعود أحزاب جديدة كانت غائبة عن المشهد السياسي العام، تمكن بعضها من احتلال المرتبة الأولى حزب "نداء تونس" واحتلال أحزاب أخرى مواقع متقدمة، وتساعد نتائج هذه الانتخابات على تأكيد جملة من الرؤى وإزاحة أخرى ظلت ثابتة لوقت طويل؛ حيث بينت إمكانية التعايش بين الأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية ومع غيرها من الأحزاب ذات المرجعيات النقيضة، اليسارية والوسطية والليبرالية. ويبقى السؤال قائما بخصوص وضع الأحزاب التي لم تحصل إلا على نسب قليلة من أصوات الناخبين ومقاعد المجالس المنتخبة، وهنا يمكننا الحديث عن أحزاب صاعدة وأخرى نازلة وثالثة عديمة الحركة.

ومن هنا تندرج الإشكالية الرئيسية حول: ما هو المشهد السياسي الجدير بالوضع ما بعد الثورة على ضوء القانون الانتخابي؟ أي مستقبل لهذه الأحزاب ضمن المشهد السياسي التونسي الذي أصبح ينحو نحو الثنائية الحزبية لاسيما في الانتخابات التشريعية 2014؟

فرضية الدراسة:

- لا يوجد قانون انتخابي مثالي وإنما هناك اجتهادات لمرحلة معينة من طرف المؤسسة التشريعية.
- أعادت نتائج هذه الانتخابات تشكيل الخارطة السياسية والحزبية في البلاد بعد الثورة وكشفت عن مشهد سياسي جديد.

المنهجية المتبعة:

إن الموضوع المدروس يجعل الباحث يعتمد على مناهج ملائمة لدراسته، بالتالي اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي الذي ينسجم أكثر مع البحوث في المجال القانوني، لأن الدراسة فيه تنصب على النصوص الدستورية والقانونية ورصد نتائج الانتخابات.

1. القوانين الانتخابية بعد 2011:

إن أهمية الانتخاب ضمن مسار الانتقال الدستوري الديمقراطي كأداة لإدارة المرحلة الانتقالية لكي يكون ممثلاً للشعب لتنبثق عنه مؤسسات وتشريعات تستجيب للمشروعية الثورية وتقطع مع شرعية النظام السابق، وقد تضافرت جملة من العوامل لتدفع إلى وضع نظام انتخابي توافقي، يجمع بين القطع مع النظام السابق والتأسيس لنمط جديد لإدارة العملية الانتخابية ومراقبتها ضمن مقاييس وآليات الحكامة الانتخابية. كما تعتبر دراسة نظم الاقتراع والتعليق على آثارها على منظومة الأحزاب، من الاهتمامات الأساسية في تخصص العلوم السياسية، اختارت تونس نظام التمثيلية النسبية مع أكبر البقايا، هذا يجعل المشهد متنوع وفيه تعددية ولا توجد فيه نزعة اقصائية ويعطي فرصة للأحزاب الكبرى والمتوسطة أن تكون لها تمثيلية، هناك أطراف تدعي أن هذا القانون سبب تشتت وفشل الحكومات المتعاقبة وهذا ليس صحيح وإنما يبرروا بها فشلهم.

نظم مرسوم 35 المؤرخ في 10 ماي 2011 انتخابات المجلس التأسيسي 2011 (كما ن) القانون الأساسي 16 المؤرخ في 26 ماي 2014 الانتخابات التشريعية 2014، بقدر ما ساعدت آلية "التمثيل النسبي مع أفضل البقايا" الأحزاب والائتلافات الصغيرة والقوائم المستقلة في ضمان قدر من الحضور في المشهد البرلماني السابق والجديد، فقد أفرزت مقابل ذلك مجلساً نيابياً مشتتاً وفسيقاً، ومنعت جميع الأطراف المرشحة من تحصيل أغلبية تسمح لها بتشكيل حكومة قادرة على الاستمرار والصمود، وفي هذا الصدد يصرح مهدي مبروك أن: القانون الانتخابي "أكبر البواقي" يكفي فقط أن يكون لك تمثيل لتجني مقاعد، التمييز الإيجابي للأحزاب الصغيرة حتى لا تهيمن الأحزاب الكبيرة والقوية على الحياة السياسية على غرار حركة "الهضة" وحركة "نداء تونس"، أن القانون الانتخابي هو صيغة لمنح فرص أكبر للتعددية وتجسيدها، فالآن يمكن أن يكون لك حزب صغير وتكسب مقاعد وهذا تجسيد للتمثيل النسبي (مبروك، ديسمبر 2017).

إن من مؤشرات الاستقرار السياسي لبلد ما تحقيق التداول السلمي على السلطة، كعملية تعبر عن جوهر الممارسة الديمقراطية بما تحتويه من تعددية حزبية وانتخابات دورية، ويعد الإقرار بحكم الأغلبية قاعدة هذه العملية، أما شروط التداول السلمي على السلطة فهي: التوافق بين أطراف العملية السياسية على سير المؤسسات، حياة حزبية مستقرة وضمانات نشاط المعارضة، مع ضرورة وجود وعي اجتماعي عام حول أهمية مبدأ تداول السلطة (هادي، سبتمبر 2013، ص 129).

اختلفت وتباينت آراء المفكرين في الشأن السياسي حول تأثير القانون الانتخابي على الخارطة الحزبية في المراحل الانتقالية:

أ- قانون انتخابي لا يشجع على التشتت وتشرذم الأصوات الانتخابية:

لا يوجد قانون انتخابي مثالي كما لا يوجد دستور مثالي وإنما هناك اتجاهات لمرحلة معينة من طرف المؤسسة التشريعية، نعرف أن هناك حوالي 2015 نظام اقتراع، وتونس اختارت نظام التمثيل النسبي مع أكبر البقايا، هذا يجعل المشهد متنوع وفيه تعددية ولا توجد فيه نزعة اقصائية ويعطي فرصة للأحزاب الكبرى والمتوسطة أن تكون لها تمثيلية، حيث يسمح بتمثيلية متناسبة مع الحجم الانتخابي للأحزاب فإن هذا النظام محل تحفظات من رجال السياسة لأنه يساهم في ارتفاع عدد الأحزاب وفي غياب الاستقرار الحكومي وحتى في تشتت المسؤوليات وإضعاف السلطة التنفيذية (Riker. 1988, p.409)

ب- قانون انتخابي يشجع على التشتت وتشرذم الاصوات الانتخابية:

حاولت السياسات الحكومية التعامل مع التعددية الحزبية المفرطة التي يعود أحد أسبابها المؤسسية إلى النظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي، وهذا يشجع على الانقسامات الحزبية ويرفع عدد الأحزاب في الهيئة البرلمانية، وقد تعالت أصوات بعض الأحزاب السياسية لتعديل النظام الانتخابي في محاولة لرفع عتبة التمثيل (النظام الانتخابي العالي النسبية الذي يشجع على رفع عدد الأحزاب في البرلمان).

إن صعوبة تكوين القوائم في ظل نظام اقتراع يقوم على التمثيل النسبي يكون الصراع متركز على رئاسة القوائم (tête de liste) خصوصا وأن بعض الأحزاب حين أعدادها لقوائمها اعتمدت خيار رأس المال الذي كان من نتائجه تأخير المناضلين وتقديم الوافدين الجدد، هذه الوضعية أدت إلى خلق توترات داخل الأحزاب وانشقاقات واستقالات، ويبدو أن جل الأحزاب لم تكن مهياً لخوض انتخابات مبنية على التصورات، كما أن الاحتكام للقواعد حين أعداد القوائم ظل غائبا (السوسي 2019، ص. 71) وهو أمر يؤثر على أن الأحزاب لازالت تشكو من عجز ديمقراطي داخلها ومن غياب الحكامة الداخلية وهو أمر تفاقم بعد الانتخابات. وفي هذا الشأن يعتبر مبروك الحريزي أن: " القانون الانتخابي الذي لم يتغير منذ 2011 القائم على أساس القوائم يشجع الأحزاب أكثر من المستقلين ولا يشجع على وجود كتل سياسية كبرى، كما أن قانون الدورة الواحدة بأكثر البقايا يسمح لقائمة ليست معروفة أن تحصل على أصوات لعدة أسباب (عشائرية أو الإشعاع الحزبي أو الجهوي) وتننصر، كما أن تألف أحزاب مع بعضها لا يعني تجميع الأصوات وربما لا يفيد، وبالتالي حظوظ نجاح الأحزاب منفردة غير مجتمعة، هذا أدى إلى أن كل حزب يفكر في ذاته " (الحريزي، ديسمبر 2017). فالقانون الانتخابي لم يشجع على تقليص عدد الأحزاب وتجميعها مع بعض، بل بالعكس هو وسيلة لتشتيت الأصوات وتسهيل الانشقاق. وفي نفس السياق يصرح رئيس حزب "البناء الوطني" رياض الشعبي أنه : "لابد أن يبقى القانون الانتخابي مبنيا على افراز التنوع داخل المجتمع فليس لدينا ديمقراطية مستقرة وثابتة حاليا ونحن في مرحلة انتقالية ليس هناك أحزاب كبيرة وصغيرة وكل الأحزاب معرضة لتحولات عميقة وجذرية" (الشعبي، ديسمبر 2017).

إن نظام الحكم الهجين الذي يقوم على سلطة تنفيذية برأسين، والقانون الانتخابي الذي أفرز برلمانا يتكون من كتل معطلة لبعضها البعض، لم يسمح للحزب الفائز بالانتخابات أن يحكم بمفرده بل فرض عليه الدخول في سياسة توافقية حتى يستطيع تشكيل حكومة، وهي آلية من آليات الديمقراطية، لكنها آلية لم تساعد على سن قوانين إصلاحية وتكوين حكومة متجانسة ومنسجمة في الأهداف والتوجهات، بل أدت إلى المحاصصة الحزبية وملء المناصب بمسؤولين يفتقرون إلى التجربة في إدارة شؤون البلاد (لطيف 2020، <https://bit.ly/3RQOjL7>).

وبالتالي تغيير القانون الانتخابي من أجل الحد من عددها سيكون مضر جدا بالديمقراطية، يجب أن نترك المشهد يتطور بشكل طبيعي وعفوي بحيث يفرز قوى سياسية ممثلة داخل المجتمع وهذا يتطلب مزيد من الوقت، وأنه المسار الطبيعي الذي يجب أن نمر به حتى نبي ديمقراطية ثابتة ومستقرة.

وعن التعديل التدريجي يؤكد مبروك الحريزي قائلا: " أن وضع عتبة انتخابية مقدرة بـ 5% لا تمكن الأحزاب الضعيفة من الحصول على مقاعد وهنا يتحتم عليها إجراء ائتلاف حزبي، كما أن العتبة المقدرة بـ 3% في انتخاب المجالس البلدية غير كافية.... وهناك التعديل السريع (العنيف) على قاعدة أكبر المتوسطات

من خلال تقوية بقايا الأحزاب الكبرى، وبالتالي يصبح في تونس 3 أو 4 قوى سياسية على أكثر تقدير" (الحريزي، ديسمبر 2017). هذا التغيير سريع ولكن داخلها القوى التي ستأسس ستجد صعوبة بينها في إدارة الاختلاف.

2- نتائج الانتخابات التشريعية في ظل القانون الانتخابي النسبي:

أ- انتخابات المجلس التأسيسي 23 أكتوبر 2011:

كانت انتخابات المجلس التأسيسي أولى الأولويات للحكومة المؤقتة، للانتقال من شرعية الشارع إلى الشرعية الديمقراطية التي تستند إلى آليات الانتخاب والتداول السلمي على السلطة، إنها أول انتخابات ديمقراطية في تاريخ تونس الحديث حيث أجريت الانتخابات في 23 أكتوبر 2011 والتي عرفت مشاركة 1500 قائمة حزبية ومستقلة ضمت ما يقرب من 10 آلاف و500 مرشح يمثلون 100 حزب سياسي يتنافسون على 217 مقعدا، حيث قدر العدد الإجمالي للناخبين الذي صوتوا ما يقارب 4.308 ناخب من أصل 8.289 المسجلين فعليا وعليه قدرت نسبة المشاركة في الانتخابات بـ 52%.

بلغ العدد الإجمالي للقوائم المرشحة لانتخابات المجلس التأسيسي 1519 قائمة تتوزع كما يلي:

جدول رقم 01: توزيع القوائم المترشحة للمجلس التأسيسي

القوائم الحزبية	830 قائمة
القوائم المستقلة	655 قائمة
القوائم الائتلافية	34 قائمة

المصدر: كل المعطيات الواردة أخذناها من موقع الهيئة العليا للانتخابات www.isie.tn

○ القوائم الحزبية:

يمكن تصنيف الأحزاب التي شاركت في انتخابات المجلس التأسيسي وتقدمت بقوائم، الى ثلاثة أصناف هي (الحناشي 2012، <https://bit.ly/3BbPoaI>):

- أحزاب افتراضية: لا تملك قاعدة اجتماعية، وتستند في الغالب على أفراد العائلة الواحدة، أو أكثر من عائلة أو على علاقات شخصية.

- أحزاب ذات شرعية نضالية وتاريخية: من بينها حركة " النهضة"، و "التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات"، والحزب "الديمقراطي التقدمي"، وحزب "المؤتمر من أجل الجمهورية"، إضافة إلى الأحزاب اليسارية كحزب "العمال الشيوعي التونسي"، وحزب "العمل الديمقراطي"، وحزب "الوطنيين الديمقراطيين"، وأحزاب القوميين بمختلف مشاربهم.

- أحزاب تكونت من بقايا الدساتير (الذين ينسبون أنفسهم إلى تراث بورقيبة)، والتجمعيين (نسبة للتجمع الدستوري الديمقراطي بقيادة بن علي)، مثل حزب "المبادرة"، وحزب "الوطن"، وحزب "الاتحاد الوطني الحر".

○ القوائم المستقلة:

تقدمت لانتخابات المجلس التأسيسي 600 قائمة مستقلة ضمت عددا كبيرا من المناضلين ومن الكفاءات القانونية والسياسية والعلمية، ومثلت القوائم المستقلة نحو 45% من مجموع القوائم المترشحة، وكان نصيب هذه القوائم خارج تونس مهما.

○ القوائم الائتلافية:

كونت بعض الأحزاب والجمعيات وعدد من المستقلين قوائم ائتلافية بلغ عددها 34 قائمة، وبرز ائتلافان (الحناشي 2012، <https://bit.ly/3BbPoal>):

- القطب الديمقراطي الحداثي:

بزعامة حركة "التجديد" (الحزب الشيوعي سابقا)، وضم عدة أحزاب سياسية كالحزب "اليساري الاشتراكي" وحزب "الخضر"، إضافة إلى منظمات غير حومية مثل "الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات"، وشخصيات مستقلة.

- الائتلاف الديمقراطي المستقل:

ضم مجموعة من الشخصيات الليبرالية والعلمانية والإسلامية المعتدلة، إضافة إلى حزبين توجهتهما إسلامية بزعامة الشيخ "عبد الفتاح مورو"، والكاتب الصحفي "صلاح الدين الجورشي"، والناشط الحقوقي "زهير مخلوف".

وعن نتائج هذه الانتخابات تصدرت حركة " النهضة " نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي بحصولها على الأغلبية النسبية من المقاعد من خلال حصولها على 89 مقعدا، يليها حزب "المؤتمر من أجل الجمهورية" بـ 29 مقعدا، ثم "العريضة الشعبية للحرية والعدالة" بـ 26 مقعدا، وحل "التكتل من أجل العمل والحريات" في المرتبة الثالثة بحصوله على 20 مقعدا، أما الحزب "الديمقراطي التقدمي" فقد جاء في المرتبة الخامسة بـ 16 مقعدا (باهي، سمير . زنودة، منى. أفريل 2018، ص 08)، تلاه القطب الديمقراطي الحداثي (ائتلاف ضم حزب التجديد الشيوعي سابقا ومستقلين) بـ 5 مقاعد، وحزب المبادرة بـ 05 مقاعد، وحزب "آفاق تونس" بـ 04 مقاعد، وحزب "العمال الشيوعي التونسي" بـ 03 مقاعد، وحزب "الشعب" بمقعدان، وحزب "الديمقراطيين الاشتراكيين" بمقعدان.

أما الأحزاب التي حصلت على مقعد واحد، فهي: الحزب "الليبرالي المغاربي"، حزب "العدالة والمساواة"، حزب "النضال التقدمي"، الحزب "الدستوري الجديد"، حزب "الأمة الديمقراطي الاجتماعي"، حزب "الأمة الثقافية والوحدوي"، حزب "الاتحاد الوطني الحر"، حزب "الوطنيون الديمقراطيون".

وهناك قوائم حرة حصلت على مقعد واحد هي: (المديني، 2012، ص. 447) صوت المستقل، المستقل، من أجل جبهة وطنية تونسية، الأمل، الوفاء، النضال الاجتماعي، العدالة، الوفاء للشهداء.

جدول رقم 02: نتائج الانتخابات المجلس التأسيسي لسنة 2011

الحزب السياسي/القائمة	عدد المقاعد	النسبة المئوية
حركة " النهضة "	89	41.02%
حزب "المؤتمر من أجل الجمهورية"	29	13.38%
"العريضة الشعبية للحرية والعدالة"	26	11.98%

"دور القانون الانتخابي في اعادة تشكيل المشهد السياسي في تونس"

لجواسنية ياسمين

9.23%	20	حزب "التكتل من اجل العمل والحريات"
7.37%	16	الحزب "الديمقراطي التقدمي"
2.3%	05	القطب الديمقراطي الحداثي
2.3%	05	حزب "المبادرة"
1.84%	04	حزب "أفاق تونس"
1.38%	03	حزب "العمال الشيوعي التونسي"
0.92%	02	حزب "الشعب"
0.92%	02	حزب "الديمقراطيين الاشتراكيين"
0.46%	01	الحزب "الليبرالي المغاربي"
0.46%	01	حزب "العدالة والمساواة"
0.46%	01	حزب "النضال التقدمي"
0.46%	01	الحزب "الدستوري الجديد"
0.46%	01	حزب "الامة الديمقراطية الاجتماعي"
0.46%	01	حزب "الامة الثقافي الوحدوي"
0.46%	01	حزب "الاتحاد الوطني الحر"
0.46%	01	حزب "الوطنيون الديمقراطيون"
0.46%	01	قائمة "صوت المستقل"
0.46%	01	قائمة "المستقل"
0.46%	01	قائمة "من اجل جبهة وطنية تونسية"
0.46%	01	قائمة "الامل"
0.46%	01	قائمة "الوفاء"
0.46%	01	قائمة "النضال الاجتماعي"
0.46%	01	قائمة "العدالة"
0.46%	01	قائمة "الوفاء للشهداء"
100%	217	المجموع

المصدر: (المديني، 2012، ص. 447).

لقد أفرزت نتائج الانتخابات عن تغييرات جذرية في المشهد السياسي، من خلال اعادة رسم خريطة القوى والتوازنات السياسية، إذ مثل فوز حركة "النهضة" بداية مرحلة جديدة في الحياة السياسية التونسية، إذ تميزت الحركة بصلاية قوتها التنظيمية المنتشرة في كافة تراب تونس، حيث أعادت قياداتها بناء تنظيمها المتشئت وتوخت أسلوبا براغماتيا في إدارتها للعمل السياسي اليومي، وعملت على نشر مناضليها في الاحياء الشعبية التي تمثل خزانات انتخابية (المديني، 2012، ص. 447)، كما انتفعت الحركة من تقنية التصويت المفيد، وقد ساعد الانضباط التي تتمتع به قواعد الحركة في بلوغ تلك النتيجة.

كما أرجع البعض ارتفاع تلك النسبة بأن "اعدادا كبيرة صوتت لاعتبارات دينية واخلاقية وثقافية...كتصويت يرى في الحركة طوقا قادرا على مقاومة الفساد والذي قد يكون تصويتا عقابيا جاء نتيجة الازمة القائمة بين النخب الحداثية التقليدية وبين الجماهير" (السوسي، 2019، ص.75).

لكن المفاجأة كانت باحتلال حزب "المؤتمر من أجل الجمهورية" المرتبة الثانية في التصويت، رغم أنه حزب صغير الحجم وحديث النشأة ولا يتمتع بوجود تنظيمي قوي في كامل البلاد، وبعيدا عن السجال الانتخابي، استفاد هذا الحزب من شخصية المرزوقي المعارض الحقوقي والسياسي حيث كلفته مواقفه الصلبة المنفى لسنوات في فرنسا لم يتمكن من العودة إلى بلاده إلا بعد الاطاحة بين علي، كما أكد على تأييده على هوية تونس وقال: "لو كنت فرنسيا لكنت لانكيا، لكن بما اني مسلم تونسي لن أرضى باللانكيا في بلدي....الدولة التي نريد ان نبنيها هي الدولة المدنية"(26 أكتوبر 2011، الحياة).

فيما بعد تم ترشيح "مصطفى بن جعفر" رئيس حزب "التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات" لرئاسة المجلس الوطني التأسيسي، و"محمد منصف المرزوقي" الأمين العام لحزب "المؤتمر من أجل الجمهورية" لرئاسة الجمهورية، و"حمادي الجبالي" الأمين العام لحزب حركة "النهضة" لرئاسة الحكومة، وهو ما عرف بحكومة الترويكا.

نص "القانون التأسيسي المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية" في ديباجته أن المجلس الوطني التأسيسي هو: "السلطة الشرعية الأصلية والمكلفة من طرف الشعب بإعداد دستور يحقق أهداف الثورة التونسية وبالإشراف على إدارة شؤون البلاد لحين إقرار الدستور وإرساء مؤسسات دائمة"(القانون التأسيسي 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011، marsd.daamdth.org).

وقد حدد التنظيم المؤقت للسلط العمومية طبيعة الصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ونص على اجراءات تنسيقية وتوافقية بينهما، في المقابل كانت التهم لحركة "النهضة" من طرف خصومها، وهو سلطة السعي للاستئثار بالسلطة عبر تضخيم سلطة رئيس الحكومة وتهميش دور رئيس الجمهورية والحد من سلطته وهو ما أثار ردة فعل قوية من جانب حزب "المؤتمر" الذي يزعمه "منصف المرزوقي".

وبالتالي فقد مثل انتخاب المجلس التأسيسي خطوة كبيرة باتجاه طي صفحة الماضي وإرساء قواعد النظام السياسي الجديد، إذ بموجب هذه الانتخابات قامت أول مؤسسة سيادية ذات شرعية كاملة تتمتع بصلاحيات تأسيسية وتشريعية(القانون التأسيسي 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011، marsd.daamdth.org)، وإذا كانت أول صلاحيات للمجلس التأسيسي هي كتابة الدستور وانتخاب رئيس الدولة الذي يتولى بدوره تسمية رئيس الحكومة.

ب- الانتخابات التشريعية 26 أكتوبر 2014:

خلافا لانتخابات 2011 التي أفرزت أحزابا صادرة عن سياق الثورة التونسية وما اتسمت به من قطيعة، عن النظام السابق، جاءت انتخابات 2014 في سياق متسم بروح المصالحة الوطنية، وبعدم إقرار قانون العزل السياسي؛ ما أدى إلى إعادة تشكيل المشهد السياسي الذي أصبح يقوم على كتلتين أساسيتين؛ (بن حفيظ 2014، <https://bit.ly/3PHtRui>) إحداهما محافظة تمثلها حركة "النهضة"، والأخرى أسست عام 2012 لتحقيق التوازن مع تلك الكتلة، وهي حزب "نداء تونس".

خاضت الأحزاب التونسية الانتخابات التشريعية في 26 أكتوبر 2014، وهو الاستحقاق الانتخابي الثاني منذ اندلاع الثورة، وبلغ عدد القوائم المترشحة أكثر من 1262 قائمة موزعة على 33 دائرة انتخابية 27 منها

في الداخل و 6 دوائر في الخارج هم التونسيين المقيمين في بلدان المهجر، وتوزعت القوائم المترشحة بين حزبية ومستقلة وائتلافية.

جدول رقم 03: عدد القوائم المترشحة لمجلس الشعب وتوزعها¹

قوائم حزبية	قوائم ائتلافية	قوائم مستقلة	في الخارج	المجموع
744	152	334	97	1327

وإجمالاً يمكن تصنيف الأحزاب التي شاركت في الانتخابات التشريعية لسنة 2014 وتقدمت بقوائم إلى ثلاثة أصناف، وهي (الحناشي 2014، <https://bit.ly/3BbPoal>):

- أحزاب "افتراضية" لا وجود لقاعدة اجتماعية لها، وتستند في الغالب إلى أفراد من العائلة الواحدة، أو إلى علاقات شخصية، أو إلى عدد ضيق من أفراد النخبة المثقفة أو الاقتصادية.
- أحزاب ذات "شرعية نضالية وتاريخية": من ذلك حركة "الهضة"، و"التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات"، و"الحزب الجمهوري"، و"حزب المؤتمر من أجل الجمهورية"، إضافة إلى الأحزاب اليسارية.
- أحزاب جديدة منها الأحزاب التي تكونت من بقايا الدستوريين والتجمعيين مثل "حزب المبادرة" برئاسة وزير الخارجية الأسبق كمال مرجان، و"حزب" الحركة الدستورية "بقيادة رئيس الحكومة الأسبق حامد القروي، ومجموعة أخرى من الأحزاب التي سجلت حضورها بواسطة إمكاناتها المالية الضخمة مثل حزب "الاتحاد الوطني الحر" وأحزاب برزت نتيجة الانشقاق عن أحزاب أخرى: مثل حزب "التيار الديمقراطي" و"حركة وفاء" (انشققت عن حزب المؤتمر)، وحزب "التحالف الديمقراطي" (منشق عن الحزب الجمهوري).

بلغت نسبة المشاركين نحو 69% من الناخبين المرسمين، وبذلك لم تتجاوز نسبتهم ثلث الناخبين المفترضين، وهم في حدود 8.289.924 ويبدو عدد المقترعين في الانتخابات التشريعية محدوداً مقارنة بعدد الناخبين لسنة 2011: إذ لم يضاف إلى القائمة القديمة سوى قرابة 964 ألف ناخب جديد أغلبهم من النساء، فقد بلغت نسبتهن 50.5% مقابل 49.5% من الذكور.

الجدول رقم 04: عدد المقترعين

عدد الناخبين المحتملين	8.289.924
العدد الإجمالي للناخبين الذين أدلوا بأصواتهم	3579256 ناخبا
العدد الإجمالي للأصوات المحسوبة صحيحة لكل القوائم	3408170 صوتا
العدد النهائي للأوراق الملغاة في تونس وخارجها	106010 ورقة
العدد الجمالي للأوراق البيضاء	65069 ورقة

المصدر: (الحناشي، 2014، <https://bit.ly/3BbPoal>)

وكانت نتيجة هذه الانتخابات متوقعة بالنسبة للحزبين الكبارين الفائزين حركة "نداء تونس"، وحركة "الهضة"، كما شهدت تراجع أحزاب كبرى مثل حزب "المؤتمر من أجل الديمقراطية" وحزب "التكتل من

¹ - أخذ الباحث كل المعطيات من موقع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات www.isie.tn

اجل العمل والحريات"، وتيار "المحبة"، والحزب "الجمهوري" وكان لهذه الاحزاب حضور في المجلس التأسيسي، وبعض الاحزاب انمى وجودها من المجلس الجديد ووجدت نفسها خارج المشهد النيابي (السببيلي، نوفمبر 2014، ص 07).

الجدول رقم 05 : نتائج الانتخابات التشريعية التونسية 2014 بحسب الاحزاب

الاحزاب والقوائم	عدد المقاعد	النسبة المئوية للمقاعد
حركة نداء تونس	85	39.1%
حركة النهضة	69	31.7%
الاتحاد الوطني الحر	16	7.3%
الجبهة الشعبية	15	6.9%
حزب أفاق تونس	08	3.7%
حزب المؤتمر من اجل الجمهورية	04	1.8%
حزب المبادرة	03	1.3%
حزب التيار الديمقراطي	03	1.3%
حزب الشعب	3	1.3%
تيار المحبة	2	0.9%
الحزب الجمهوري	01	0.4%
الجبهة الوطنية للانقاذ	01	0.4%
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	01	0.4%
صوت الفلاحين	01	0.4%
التحالف الديمقراطي	01	0.4%
التكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات	01	0.4%
رد الاعتبار	01	0.4%
نداء التونسيين بالخارج	01	0.4%
مجد الجريد	01	0.4%
المجموع	217	100%

المصدر: (بن حفيظ 2014، <https://bit.ly/3PHtRui>)

استفادت حركة "نداء تونس" من التعبئة الناجحة للدعم الدولي، خصوصا دعم مصر ودول الخليج التي وفرت المساندة المالية واللوجستية الضرورية، والتي كانت حاسمة لإلحاق الهزيمة بالإسلاميين، وقد أشعل الإعلام مخاوف الرأي العام التونسي ورسخ الانطباع بأن القطر التونسي خرج عن مساره بشكل خطر، مما أدى إلى عقد عزم التونسيين إلى على إقرار عودة الحرس القديم، معتبرين حركة "نداء تونس" الخيار الواقعي الوحيد لكسب الانتخابات ووضع البلاد مجددا على درب الأمن والاستقرار الاقتصادي (Anne Wolf 2014) (<https://bit.ly/3zqcEQR>). بدوره استخدمت حركة "النهضة" الدعوات الشعبية لأغراض انتخابية وفي حين أن بعض ناخبه دعموا الحزب انطلاقا من دواع انتخابية وتحرك آخرون بدافع الخوف من عودة السلطوية. كما أعلنت قيادات حركة "النهضة" قبيل اجراء الانتخابات التشريعية 26 أكتوبر 2014 عن نبذها

لمبدأ اقضاء أي طرف سياسي واستعدادها للعمل حتى مع النظام القديم، الذي اعتبره البعض تراجعاً عن مواقفها السابقة التي كانت تعتبر رجال النظام السابق أعداء لها وللشعب وخطر على الديمقراطية الناشئة (بن يوسف، د س ن، ص 161).

وفي هذا الشأن يعتبر مبروك الحريزي أن: "انتخابات 2014 جاءت كمحاولة لإخراج منظومة حكم الترويك* على الضدية، على أساس وجود مجموعة تنقد الترويك لكن سرعان ما تفككت هذه المجموعة، ونجحت حركة نداء تونس في الوصول إلى السلطة لكن بقيت حركة النهضة رقماً صعباً وكان لابد من تحالفهما" (لحريزي، ديسمبر 2017).

ت- التصويت المفيد le vote utile نوع من العقاب لمكونات "الترويك" وخاصة النهضة:

تمكن حزب "نداء تونس" من الفوز بالأغلبية النسبية 39.17% في أول انتخابات يشارك فيها بعد أقل من سنتين ونصف من تأسيسه؛ وذلك على الرغم من كل العراقيل والأزمات الداخلية والخارجية التي تعرض لها، وقد جرى تقديم تفسيرات مختلفة لهذه النتيجة؛ منها أن "نداء تونس" قد أحكم استغلال أخطاء "الترويك" وزعيمها حركة "النهضة"، وهناك من رأى أنه استند إلى "الماكينة الانتخابية" لحزب التجمع المنحل (الحناشي، 2014، <https://bit.ly/3BbPoal>). ومن المؤكد أن الحزب قد تمكن من ترسيخ صورة لدى قطاع واسع من التونسيين مفادها قدرته على حماية تونس من "تفول النهضة"، إضافة إلى أنه سوق حملته الانتخابية على أساس أيديولوجي بوصفه حزباً يمثل الحداثة التي تناقضها أيديولوجية "حركة النهضة".

بالمقابل خسرت حركة "النهضة" نسبة هامة من مخزونها الانتخابي فاقت الثلث، فبعد أن كان المصوتون لها (1.5 مليون) ونصف تقلص عددهم إلى ما دون المليون بقليل (992 ألف)، وهي نتيجة منطقية يفسرها عدم رضا النهضويين والمتعاطفين معها على حصيلة أدائها السياسي والاقتصادي والأمني، فالنهضويين الذين امتنعوا عن التصويت هم من الغاضبين على أداء قياداتهم (بن يوسف، ب س ن، ص. ص. 168، 169)، أما المتعاطفون فقد خسر قسم منهم التصويت لفائدة قوائم "نداء تونس"، في حين امتنع القسم الآخر عن المشاركة في الاقتراع.

لكن، وعلى الرغم من تجربة الحكم المشوبة باقتصاد متباطئ النمو ووضع أمني متفاقم وتوترات اجتماعية متصاعدة وإعلام جله معاد، لاتزال حركة "النهضة" ركناً مهماً في المجتمع والحياة السياسية. ففي حين أن الإسلاميين حلوا في المرتبة الثانية في الاقتراع البرلماني، حيث نالوا 69 مقعداً في مقابل 86 مقعداً حصتها حركة "نداء تونس"، كما خسرت الانتخابات حزبين علمانيين كانوا شركاء لهم للإسلاميين في الائتلاف: هما حزب "المؤتمر من أجل الجمهورية"، الذي لم يحصل سوى على 4 مقاعد المقاعد، فيما كان لديه في الجمعية التأسيسية 30 مقعداً؛ كما خسرت حزب "التكتل من أجل العمل والحريات" كل مقاعده الـ 21 (بوخرص، 2015، <https://bit.ly/3z3Dxse>، ص 12).

- دواعي تعديل قانون الانتخابات:

على القانون الانتخابي أن يكبح جماع استسهال الانتخابات، أعتقد أن تعديل القانون مهم جداً، سيضغط باتجاه تحجيم عدد الأحزاب... الخ وترشيد الانتخابات وإعطائها أكثر مصداقية ووزن، كما أن الأمر يتجاوز ذلك إلى قضية إيجاد ثقافة سياسية جديدة تحتكم إلى آليات إنتاج الديمقراطية... الخ، الأحزاب هدفها

الأساسي هو تعميق المشاركة السياسية وتجسيد الديمقراطية، لا يمكن للأحزاب أن تجسد الديمقراطية وهي تعيد إنتاج الاستبداد داخلها، حيث تعيد إنتاج الزعامات والتفرد.

هذه المرحلة طبيعية جدا، كل البلدان التي شهدت انتقال ديمقراطي يتجسد في تطور تدريجي للمشهد الحزبي، والحل يكون بالتكوين الحزبي والسياسي، وفي هذا الشأن يصرح عياض اللومي بأن "بعض الأحزاب السياسية انتهت إلى ضرورة قيام أكاديميات سياسية تهتم بتغيير المعادلة الانتخابية عبر تطوير المنظومة التشريعية وتطوير المنظومة الانتخابية وشروط الانتخابات النزيهة وتنظيم مهنة سبر الآراء، هذه في النهاية ستؤدي إلى تطوير وعقلنة المشهد الانتخابي" (اللومي، أبريل 2019). وإلى عقلنة المشهد الانتخابي والقبول إلى وضع عتبة مهمة وضرورة تغيير قانون الانتخاب لكن فيه حزمة كاملة من التغييرات خاصة رقابة كبيرة على المال السياسي وعمليات سبر الآراء والاعلام ومنعه في التدخل مباشرة في الشأن السياسي، هذا سيؤدي إلى وضع عتبة محترمة حتى يكون هناك فرض لمنطق التكتلات وبناء الجبهات والأحزاب الكبرى.

خاتمة:

يعمل القانون الانتخابي في تونس على منع استفراد أي حزب بأغلبية حكم ولذلك ورغم أننا نلاحظ تغيرات في المشهد السياسي قد تفتح على تغيير منظومة الحكم والمعارضة إلا أن ذلك ليس بفعل القانون الانتخابي بل بانكشاف العجز الطبيعي في منظومة الحكم والتي انهارت من داخلها، حيث وضعت الانتخابات التشريعية أسسا مهمة لبناء نظام سياسي تعددي، يتم فيه تداول السلطة سلميا، يقوم على الاعتراف بالآخر وليس إقصائهم وأبرزت نتائج الانتخابات قابلية الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية المنفتحة للاندماج في النظام الديمقراطي والمساهمة في تدعيمه وتطويره، كما أن متغيرات المشهد السياسي تندفع نحو اصطفاقات جديدة وتغيير في الخريطة الحزبية وصعود بعضها وتراجع أخرى واندماج عدد من الأحزاب ذات التوجه الأيديولوجي والسياسي المشترك، فكثرة الأحزاب تنجر عنها فوضى سياسية ويقل الفعل والجدية، كما أن العزوف الانتخابي أول أسبابه فقدان الثقة بين الشعب والأطراف السياسية ثم الصراعات الحزبية.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

- 1- باهي، سمير. زنودة، منى. (أفريل 2018). بناء الدولة في تونس بعد الثورة: المسارات والتحديات، ورقة قدمت في الملتقى الوطني لقسم العلوم السياسية حول التحولات السياسية في الوطن العربي وانعكاساتها على الأمن القومي المغربي، قسم العلوم السياسية، جامعة تبسة.
- 2- بن حفيظ عبد الوهاب. (نوفمبر 2014). محددات السلوك الانتخابي في انتخابات تونس التشريعية 2014، دراسة حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تم تصفح المقال في: 2020/01/01، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3PHtRui>
- 3- بن يوسف، الطاهر. (ب س ن). حركة النهضة من الحكم... إلى الحكم. تونس: مطبعة فن الطباعة.
- 4- بوخرص أنوار. (أفريل 2015). ساعة الحساب: مسيرة تونس الخطرة نحو الاستقرار السياسي"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، تم تصفح المقال في: 2020/11/24، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3z3Dxse>
- 5- الحناشي عبد اللطيف. (نوفمبر 2014). الانتخابات التشريعية التونسية: قراءة في النتائج والدلالات"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تم تصفح المقال في: 2021/03/17، على الرابط التالي:

<https://bit.ly/3BbPoal>

6- الحناشي عبد اللطيف . (مارس 2012). انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي: الاطار، المسار، النتائج، دراسة المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، تم تصفح المقال بتاريخ: 2019/02/02، على الرابط التالي:

<https://bit.ly/3v6ZNAi>

7- مقابلة مع الحريزي، مبروك. (ديسمبر 2017). نائب عن حزب المؤتمر من اجل الجمهورية سابقا، مقرر مجلس النواب التونسي، تونس.

8- السبيطلي، محمد. (2014). الخريطة الحزبية الجديدة في تونس: في ضوء نتائج الانتخابات التشريعية 26 اكتوبر 2014. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية(02).

9- السوسي، أحمد. (2019). الاحزاب السياسية في تونس. تونس: منشورات وحدة البحث في القانون الدستوري والجبائي المغربي.

10- مقابلة مع الشعبي، رياض. (ديسمبر 2017). رئيس حزب البناء الوطني و عضو منشق عن حركة " النهضة"، تونس العاصمة.

11- لطيف ماهر. (جويلية 2020)، عملية الانتقال الديمقراطي في تونس من المطالبات الاجتماعية الى المآلات الواقعية، المركز الديمقراطي العربي، تم تصفح المقال في: 2020/09/23، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3RQOjL7>

12- مقابلة مع اللومي، عياض (أفريل 2019). قيادي في حزب "حراك تونس الازادة"، تونس العاصمة.

13- المديني، توفيق. (2012). تاريخ المعارضة التونسية من النشأة الى الثورة (الاحزاب القومية واليسارية والاسلامية). تونس: مسكيلياني للنشر.

14- هادي، سهيلة. (2013). الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق. مجلة دراسات وابحاث (03).

www.isie.tn -15

16- القانون التأسيسي 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية ، عدد 06، تم تصفح

الموقع بتاريخ 2018/02/13، على الموقع التالي: marsd.daamdth.org

17- الناخب التونسي يقطع مع الماضي ويرسم مشهدا سياسيا جديدا، 26 اكتوبر 2011، الحياة.

باللغة الاجنبية:

01-Riker ,William H. (1988).Le biparisme la loi de Duverger. Un essai sur l’histoire la science politique : Paris PUF.

02- Wolf Anne. (December 2014). Power Shift in Tunisia: Electoral Success of Political Parties Might Deepen Polarization, seen the 22/12/2020, in this link: <https://bit.ly/3zqcEQR>